الفصل الثالث

النظام العالمى الجديد
وأثره على الأمن القومى العربى

لقد عصفت التغيرات الدولية العنيفة ، التى بدأت منذ تولى جورباتشوف السلطة فى الاتحاد السوفيتى السابق عام ١٩٨٥ ، وامتدت حتى بداية عقد السبعينات ، حيث أدت إلى تفكك تلك الدولة العظمى ، والقوة العالمية الثانية ذات الإمبراطورية المترامية الأطراف عبر قارتى آسيا وأوروبا وتوابعها فى إفريقيا ، وأمريكا اللاتينية ، أقول لقد عصفت تلك التغيرات بنظم سياسية ، وألقت بمذاهب اقتصادية وسياسية جانبًا ، وغيرت توجهات دول ، لم يكن من المتوقع أن يطرأ عليها التغير بسهولة ، ونلت تلك التغيرات من كثير من الأفكار والآراء والمعتقدات ، التى كان يعتقد أنها أصبحت من ثوابت السياسة الدولية ، والعمل الدولى الدبلوماسى سواء فى إطاره الثنائى أو المتعددة الأطراف ، وتركت تلك التغيرات بصماتها على أوضاع المنظمة العالمية الرئيسية « الأمم المتحدة » ، وعلى المنظمات والترتيبات الإقليمية ، فاختفى حلف وارسو ، وانتهى تجمع الكوميكون ، وتلاشت الدعوة للاشتراكية والاقتصاد القائم على التخطيط ، والنظم السياسية القائمة على الحزب الواحد ،

وتحولت الولايات المتحدة من زعيمة المعسكر الرأسمالى الإمبريالى إلى دولة رائدة وشريكة فى البحث عن السلام والتسويات الإقليمية ابتداء من تسوية مشكلة ناميبيا وكمبوديا والسلفادور ونيكاراجو إلى القضية الفلسطينية ومشكلة الشرق الأوسط مرورًا بدور تطالب به ، وتتردد فى الصومال ورواندە والبوسنة ، ودور تضطلع به فى حشد عسكرى لم يسبق له مثيل لمواجهة غزو العراق للكويت ، والقضاء على القوة العسكرية العراقية . ونشطت الأمم المتحدة فى أداء مهام جديدة عليها كل الجدة ، ومتنوعة غاية التنوع ، ما بين الإشراف على الانتخابات فى ناميبيا وكمبوديا ، ووضع خطة للإصلاح الاقتصادى فى السلفادور ، والدعوة لمؤتمر للتعهدات لمساعدة الشعب الفلسطينى ، والسلطة الوطنية الفلسطينية برئاسة ياسر عرفات الذى رفضت فى عام ١٩٨٩ منحه تأشيرة دخول للولايات المتحدة لإلقاء بيان فى الأمم المتحدة بنيويورك ، والمغادرة فى غضون ساعات فإذا بها فى عام ١٩٩٣ تدعو ليوقع إعلان المبادئ الفلسطينى الإسرائيلى فى حديقة البيت الأبيض بواشنطن بحضور الرئيس الأمريكى بيل كلنتون .

وهكذا انقلبت المفاهيم والمعايير والممارسات التى سادت منذ عام ١٩٤٥ رأسا على عقب فى أقل من نصف قرن من الزمان ، وارتفع شعار نظام عالمى جديد والسؤال الذى يطرح نفسه ، ما هى أبرز سمات هذا العالم الجديد ؟ وما هى دلالاته على القضايا العربية ومعالجتها فى الأمم المتحدة ؟ وما أثر ذلك على المنظمة الإقليمية فى

المنطقة العربية ، وهى جامعة الدول العربية وما تفرضه عليها هذه التطورات من تحديات ؟

لقد عرّف ليدل هارت فى كتابه « استراتيجية الاقتراب غير المباشر » الحرب بأنها فن توزيع واستخدام الوسائل العسكرية لتحقيق أهداف السياسة ، ولاشك أن الولايات المتحدة بانتصارها فى الحرب الباردة ، وكسبها للحرب دون إطلاق صاروخ أو رصاصة أو قنبلة ضد الاتحاد السوفيتى السابق وإمبراطوريته الاشتراكية فى آسيا وأوربا من خلال فن الإنهاك العسكرى فى الهند الصينية وأفغانستان ، واستنزافه اقتصادياً فى كوبا والعديد من الدول النامية ، وإجباره على تخصيص الموارد الضخمة من أجل مواجهة شبكة الأحلاف العسكرية التى أقامتها حوله فى أوربا وآسيا ، وكذلك موازنة المعاهدات الثنائية العسكرية التى أبرمتها مع القوة الآسيوية الرئيسية ، وهى اليابان فى إطار ما سمى معاهدة الدفاع المتبادل وتلا ذلك انطلاق الولايات المتحدة فى سباق التسلح الذى بلغ ذروته ببرنامج مبادرة الدفاع الاستراتيجية الأمريكية SDIالمعروفة باسم حرب النجوم Star War أو بالضغوط السياسية والاقتصادية فى إطار ترتيبات الأمن والسلام فى أوربا فى إطار معاهدة هلسنكى وغيرها ، قد كسبت الحرب وتربعت على كرسى القيادة العالمية لفترة قادمة قد تطول أو تقصر وفقاً للمتغيرات فى المرحلة القادمة ، ووفقا لمدى نجاح القيادة الأمريكية فى إدارة الصراع فى مرحلة السلام الأمريكى ، كما نجحت فى إدارة الصراع فى عهد القطبية الثنائية ، ولا ريب أن مرحلة

القطبية الثنائية وما أطلق عليها من مصطلح الحرب الباردة ، لم يكن دقيقًا ذلك لأن فترة ما بعد ١٩٤٥ حتى ١٩٩٠ لم تكن باردة حقيقة بل شهدت عدة حروب إقليمية بلغ بعضها من العنف والشراسة في القتال مبلغًا لا يستهان به ، بل استخدمت فيه أسلحة أكثر تطورًا وأشد فتكًا من تلك التى استخدمت فى الحرب العالمية الثانية ، يكفى أن نشير إلى حربى يونية ١٩٦٧ وأكتوبر ١٩٧٣ بين العرب وإسرائيل ، وحرب فيتنام ، وحرب أفغانستان ، بل والحرب العراقية الإيرانية التى استمرت زهاء عقد من الزمن ، ولكن سمة كل تلك الحروب أنها كانت إقليمية ، ولم تتورط فيها القوى الكبرى مباشرة ، ونفس الشيء بالنسبة لمصطلح النظام العالمى الجديد الذى يحلو للبعض أن يسميه فوضى عالمية ، وأن هذه الحالة الدولية ليس لها من صفات النظام ولا العالمية ولا الجدة أى شيء ، بل أنها تميزت بالصراع الحاد فى مناطق معينة كما هو شأن الصراع الدامى فى يوغوسلافيا السابقة ، والصراعات التى تظهر وتخبو بين الدول السوفيتية السابقة وصراعات الحروب الأهلية كما فى الصومال وليبيريا ، ولكن مرة ثانية يمكن القول إن هذه الصراعات بدورها لم تتورط فيها مباشرة أية قوى عظمى أو شبه عظمى سوى فى إطار ما يسمى بحفظ السلام ، ولفهم طبيعة التغيرات سنتناول بإيجاز الأوضاع بعد الحرب العالمية الثانية ثم التغيرات التى طرأت بعد ذلك .

المبحث الأول
معالم التطورات فى المرحلة اللاحقة على الحرب العالمية الثانية

تميز الإطار الدولى والإقليمى بعد الحرب العالمية الثانية بسمات خاصة وإن كانت متداخلة ومتفاعلة مع بعضها البعض .

١ – السمات العالمية للأوضاع الدولية :

يمكن القول إن هناك أربع سمات ميزت السياسة الدولية بعد الحرب العالمية الثانية هى :

الأولى : ظهور القوة النووية كأداة للحرب ففى ٦ أغسطس ١٩٤٥ ألقيت أول قنبلة ذرية على مدينة هيروشيما ، وفى ٩ أغسطس ألقيت القنبلة الذرية الثانية على مدينة نجازاكى ، وأحدث ذلك فضلا عن التدمير الرهيب تغيرا ضخما فى أساليب الحرب ، كما ترتب على ذلك التسابق لتطوير وسائل التدمير ، حيث أمكن الوصول للقنبلة الهيدروجينية عام ١٩٥٣ ، وهى أقوى بكثير من القنبلة الذرية التى استخدمت فى هيروشيما ونجازاكى .

الثانية : انقسام العالم إلى معسكرين كبيرين ، وظهور الحرب الباردة بينهما : إذ ترتب على اندلاع الثورات فى أوربا الشرقية وفى الصين أن امتد النفوذ السوفيتى سواء عسكريا أو أيديولوجيا إلى مناطق جديدة ، وزاد ذلك من تخوف الغرب من الهيمنة السوفيتية ،

ومن ثم سارعت الولايات المتحدة لتمد يد العون لأوربا الغربية فى المشروع الشهير باسم مشروع مارشال وزير الخارجية الأمريكى ، الذى دعا فى يونية ١٩٤٧ إلى وضع برنامج ضخم لانعاش اقتصاديات دول أوربا الغربية ، كما تغيرت السياسة الأمريكية تجاه اليابان وتحويلها إلى حليفة بعد أن كانت معادية .

الثالثة : بروز سياسة الأحلاف العسكرية : لقد برزت تلك السياسة فى البداية فى شكل معاهدات ثنائية عقدها الاتحاد السوفيتى فى ديسمبر ١٩٤٣ مع تشيكوسلوفاكيا ، وفى أبريل ١٩٤٥ مع كل من يوغوسلافيا وبولنده . وكان رد الفعل الغربى هو عقد معاهدة بروكسل للضمان الجماعى فى ١٧ مارس ١٩٤٨ بين كل من بريطانيا وبلجيكا وفرنسا وهولندا ولكسمبورج ، ثم معاهدة حلف شمال الأطلنطى التى شملت بالإضافة إلى دول معاهدة بروكسل كل من كندا ، إيطاليا ، الدانمارك ، النرويج ، البرتغال إيسلندا فضلا عن الولايات المتحدة ، وتحرك الاتحاد السوفيتى بخطوة مضادة بإقامة حلف وارسو فى ١٩ مايو ١٩٥٥ لضم دول أوربا الشرقية .

الرابعة : تطور حركة السلام وقيام الأمم المتحدة إذ أن الدول المحبة للسلام ، لم تفقد الأمل نتيجة إخفاق عصبة الأمم فى الحيلولة دون نشوب الحرب العالمية الثانية ، وبذلك سعت لإنشاء منظمة جديدة باسم الأمم المتحدة أكثر تقدما فى الصيغة التى وضعتها لحفظ السلام ، وبناء الأمن وتشمل أبعادا سياسية واقتصادية وإنسانية ، وتسعى لتشكيل قوة ردع عسكرية كما نص على ذلك ميثاق الأمم

المتحدة فى المادة ٤٣ ، ولكن الآمال المعقودة على الأمم المتحدة ربما كانت أكثر من الواقع القائم على تصارع المصالح واختلاف إرادات الدول ، ومن ثم لم تستطع المنظمة الدولية الحيلولة دون نشوب النزاعات الإقليمية العديدة .

٢ – السمات الإقليمية : ويهمنا فى المقام الأول دائرتان من دوائر الحركة المباشرة المتصلة بالمنطقة العربية ، وهى المتمثلة فى الإقليم العربى والإقليم الإفريقى .

(أ) الإقليم العربى : لقد عانت المنطقة العربية من السيطرة الاستعمارية إذ تقاسمتها كل من بريطانيا وفرنسا ، وكذلك سعت الحركة الصهيونية العالمية لإقامة دولة لها فى المنطقة العربية مستفيدة من تحالفها مع القوى المسيطرة على مسرح السياسة الدولية من ناحية وعلى التعاطف الدولى عامة والأوربى – الأمريكى خاصة نتيجة ما تعرض له اليهود من اضطهاد ومذابح على يد النظم النازية والفاشية فى أوربا من ناحية ثانية ، وحالة الضعف العربى والفلسطينى نتيجة الانقسام والتشرذم من ناحية ثالثة وتغلغل القوى الصهيونية خاصة واليهودية عامة ، وسيطرتها على أجهزة الإعلام ، والمصارف ، والدوائر المالية والسياسية فى أوربا وأمريكا ، وتشكيلها قوى ضغط ذات فعالية كبيرة من ناحية رابعة ، وهكذا شهد الإقليم العربى صراعا ثلاثى الأبعاد :

الأول : الصراع العربى الإسرائيلى ، والذى أدى لاندلاع أكثر من حرب بين الطرفين خلال العقود الماضية .

الثانى : الصراع العربى ضد قوى الاستعمار القديم المتمثل فى بريطانيا وفرنسا والجديد الذى تمثل فى الولايات المتحدة ، ونتج عن ذلك سياسة الأحلاف فى الشرق الأوسط مثل حلف بغداد .

الثالث : الصراع الأيديولوجى الناتج عن تأثير العقيدة الشيوعية ، وتصارعها مع الفكر الغربى من ناحية وتصارع العقيدة مع التراث العربى الإسلامى من ناحية أخرى ، وأدى هذا لانقسام الدول العربية فى إطار شعارات متنوعة ما بين معتدلة وراديكالية أو يسارية ويمينية أو ثورية ورجعية .

وكانت محصلة هذه العملية برمتها هو سيطرة التشرذم العربى ، تعزز القوة الإسرائيلية ، استنزاف الموارد العربية ، سيطرة حالة من الشك وعدم الثقة بين الأنظمة السياسية العربية ، وأخيرا بقاء الدول العربية فى دائرة التخلف السياسى والاقتصادى والاجتماعى رغم ما لديها من ثروات طبيعية وطاقات بشرية وموقع استراتيجى فريد .

ومع هذا فقد نجح العرب فى إقامة أول تنظيم قومى تمثل فى جامعة الدول العربية التى أنشئت فى ٢٢ مارس ١٩٤٥ ، وتمكنت أن تحقق للعرب أول صورة من صور الوحدة الفضفاضة ، وأن تصمد فى مواجهة كل التحديات والعواصف العاتية التى واجهتها عبر ما يقرب من الخمسين عاما .

(ب) الإقليم الإفريقى : وهنا أيضا نجد الإقليم الإفريقى عانى من ويلات الاستعمارين البريطانى والفرنسى فى المقام الأول فضلا

عن جيوب من الاستعمار الإيطالى والبرتغال والأسبانى ، ومن ثم فإن حركة التحرر ضد الاستعمار فى العالم العربى تواكبت ، وكان لها أصداؤها فى الحركة المناهضة للاستعمار فى إفريقيا بل تعاونت الحركتان فى العديد من المحافل الدولية ، كما أن الصراع الأيديولوجى والحرب الباردة انعكست آثارهما على إفريقيا ، كما انعكست على العالم العربى ، وإذا كانت إسرائيل وجهت توسعها واعتداءاتها على العالم العربى ، فإنها تعاونت مع قوى الاستعمار الغربى ، ومع جنوب إفريقيا العنصرية التى كانت الخطر الأول على الدول الإفريقية الناشئة ولذا تشابهت سياسة الدولتين ، كما تعاونت وتضافرت الجهود العربية والإفريقية لمقاومتهما فى مرحلة الحرب الباردة ، وحتى أواخر الثمانينات حيث بدأت الأسوار فى الانهيار ، وبرزت عناصر الخلاف فى الأولويات وهو ما لا مجال لبحثه فى هذا المقام .

وكما اضطلعت مصر بدور رئيسى فى بناء صرح التعاون العربى ، فقد أعطت اهتماما مماثلا بإفريقيا امتد من منطقة وادى النيل ذات الارتباط الوثيق بمصدر الحياة لمصر ، ألا وهو نهر النيل إلى كافة أرجاء القارة الإفريقية ارتباطا بعوامل المصير المشترك ووحدة النضال ضد الاستعمار والتخلف والتبعية ، وبالسعى نحو بناء الدولة الحديثة القائمة على التعاون والتساند المتبادل بين الدول الإفريقية ، ومن هنا لعبت مصر دورا رئيسيا فى إنشاء منظمة الوحدة الإفريقية عام ١٩٦٣ ، وعقد المؤتمر الإفريقى الثانى فى

القاهرة عام ١٩٦٤ ، وتولت مصر رئاسة القمة الإفريقية مرتين خلال ٤ سنوات أى عام ٩٠ – ١٩٩١ وعام ١٩٩٣ – ١٩٩٤ ، كما عقد فى القاهرة مؤتمر القمة العربى الإفريقى الأول عام ١٩٧٧ .

وباختصار نجد أن سمات النظام الدولى القديم فى الإقليمين الإفريقى والعربى ، تكاد تكون متشابهة وتتلخص فى : سيطرة استعمارية وحركة تحرر مناهضة لها ، سعى نحو التجمع الإقليمى . محاولة للخروج من دائرة التخلف الاقتصادى ، صراع أيديولوجى ومصلحى بين القوى العظمى للسيطرة من جديد ، حروب أهلية ومشاكل حدود وعدم استقرار سياسى واجتماعى واقتصادى مما يخلق مشاكل عديدة تحد من السعى نحو التقدم الاقتصادى وبنيان كيان سياسى مستقر .

المبحث الثانى
التغيرات الدولية فى مرحلة
ما يسمى بالنظام العالمى الجديد

لقد طرأت تغيرات جمة على النظام العالمى الذى ساد فى عصر الحرب الباردة ولمعرفة طبيعة وأبعاد هذه التغيرات نعرض لنقاط ثلاث :

الأولى : معالم النظام الدولى الجديد :

تتميز أبرز سمات هذا النظام فى العناصر الرئيسية التالية :

١ – إن هذا النظام يقوم على افتراض وحدة أو عدم اختلاف مواقف الدول الخمس دائمة العضوية فى مجلس الأمن ، وتمشى أو مسايرة هذه الدول مع المواقف الأساسية للولايات المتحدة الأمريكية ، وبعبارة أخرى سيطرة المفاهيم السياسية والاقتصادية الأمريكية على النظام الجديد .

٢ – تحتل مسألة الرقابة على التسلح سواء من حيث الإنتاج أو التصدير مكانة كبيرة فى الفكر الأمريكى المتصل بالنظام الدولى الجديد ، ونجاح الولايات المتحدة فى ممارسة الضغوط فى هذا المجال ، الأمر الذى أسفر عن اضطرار دولة مثل الأرجنتين للتخلى عن برنامج صاروخ كوندور ، واتجاه كل من البرازيل والمكسيك للاستجابة للضغوط الأمريكية الخاصة بالتسلح ، واضطرار كوريا الشمالية لقبول مبدأ التفتيش على مفاعلاتها ومنشآتها النووية ، ونفس الشيء بالنسبة لموافقة الجزائر على قبول التفتيش على مفاعلها النووى وانضمامها لمعاهدة منع الانتشار النووى ، هذا مع عدم إغفال محاولات هذه الدول لمواجهة ، أو للمناورة أمام الضغوط المختلفة الواقعة عليها ، ومن هذا القبيل مطالبة كوريا الشمالية بالتفتيش على القواعد الأمريكية النووية فى كوريا الجنوبية .

٣ – سعى الولايات المتحدة والدول الخمس دائمة العضوية للحيلولة دون حدوث تطور علمى تكنولوجى فى دول العالم الثالث غير محسوب بدقة ، وذلك من خلال الرقابة على مراكز الأبحاث

ونقل التكنولوجيا ، ومنع تطوير التكنولوجيا العسكرية وخاصة فى مجال الصواريخ والمواد النووية ، وتكنولوجيا الكومبيوتر المتقدمة SUPER COMPUTER .

٤ – كما تبرز قضية احترام حقوق الإنسان وتطبيق المعايير والمفاهيم الغربية لهذه الحقوق باعتبارها المعايير المستقرة عالميا ، وممارسة الضغوط ضد الدول التى لا تتمشى مع ذلك ، بل واعتبار قضايا حقوق الإنسان من مبادئ القانون العام التى لا ينبغى الاحتجاج فى مواجهتها بمبدأ عدم التدخل فى الشئون الداخلية .

٥ – بروز الدور الرئيسى للأمم المتحدة فى تنفيذ ما يتقرر بشأن مختلف الدول والمناطق الجغرافية من عمليات حفظ السلام ليس بمفهومها التقليدى لمراقبة الانسحاب ، أو وقف إطلاق النار بين الدول المتحاربة بل بمفهومها الجديد الموسع والذى يشمل نزع سلاح الميلشيات (كما فى الصومال ونيكاراجوا) ، إجراء الانتخابات (كما فى هايتى وانجولا وكمبوديا) ، تطبيق حق تقرير المصير (كما حدث فى ناميبيا وكما يجرى الإعداد له فى الصحراء الغربية) ، وفى حماية الأقليات كما هو شأن الأكراد فى شمال العراق .

الثانية : التعامل الأمريكى مع دول العالم الثالث :

تتحرك الولايات المتحدة فى إطار النظام الدولى الجديد بالتركيز على ثلاثة عناصر فى تعاملها مع الدول النامية :

١ – تقديم المساعدات الإنسانية فى إطار منظمة الأمم المتحدة

لاستخدامها كوسيلة ضغط على الدول من خلال حشد رأى عام دولى (كانت أمريكا فى الماضى تفضل المساعدات الثنائية وتستخدمها كوسيلة ضغط أيضا) ، والأمثلة فى هذا المجال عديدة ، ولكن أحدثها وأبرزها المساعدات الإنسانية للأكراد فى شمال العراق وما واكبها من ضجة إعلامية واضحة ، كذلك المساعدات الإنسانية لجنوب السودان وأثيوبيا والضغوط الدولية التى تمارس ضد هاتين الدولتين بوجه خاص لقبول ذلك . هذا لا يعنى إغفال مسئولية النظم السياسية والاقتصادية فى الدول المذكورة ولكن ما أردت إبرازه هو العنصر الجديد فى التعامل الدولى .

٢ – تقديم المساعدات الإنسانية المرتبطة بالكوارث الطبيعية من خلال القنوات الثنائية والمباشرة بوجه خاص ، ومن أبرز الأمثلة فى هذا المجال أن ارتبط تحرك الولايات المتحدة فى كوارث الأعاصير فى بنجلاديش فى نفس الوقت بطلب الولايات المتحدة من بنجلاديش ، تقديم تسهيلات وامتيازات لقواتها ، التى أرسلتها للمشاركة فى مواجهة الأعاصير ، زيادة عن المعتاد والمتعارف عليه فى مثل هذه الظروف .

٣ – بذل المساعى للتوفيق بين الفئات المتصارعة داخل بعض الدول النامية ، وفى نفس الوقت الضغط على نظم الحكم فى هذه الدول للتخلى عن السلطة كما حدث فى أثيوبيا مع نظام منجستو ، أو لقبول المفاهيم الأمريكية كما حدث فى الاتفاقيات الخاصة بأنجولا التى وقعت فى لشبونه فى ٣١ مايو ١٩٩١ .

الثالثة : دول ذات طبيعة ووضع خاص :

فى إطار النظام الدولى الجديد والتعامل الأمريكى مع مختلف مناطق ودول العالم تبرز دولتان لهما وضع ونشاط خاص هما : جنوب إفريقيا وإسرائيل .

١ – بالنسبة لجنوب إفريقيا فقد حققت طفرة فى علاقاتها مع دول القارة الإفريقية ، إذ أن زيارات دى كليرك رئيس وزراء جنوب إفريقيا فى النصف الأول من عام ١٩٩١ لأكثر من عشر دول إفريقية ، منها دول ذات ثقل مثل السنغال وكينيا ، فضلا عن عدد من دول المواجهة الإفريقية ، قد أدت لكسر الجليد فى العلاقات بين جنوب إفريقيا ودول القارة ، وقد دفع ذلك بجنوب إفريقيا للتحرك بنشاط بإرسال رسائل لرؤساء العديد من الدول الإفريقية ، وقد أبدت جنوب إفريقيا اهتماما بالقمة الإفريقية فى القاهرة ، إذ قام وزير خارجيتها بزيارة رسمية لمصر قبل انعقاد القمة ، كما تابعت جنوب إفريقيا أعمال القمة عن كثب ، وتتطور الأوضاع فى جنوب إفريقيا حثيثًا نحو بناء نظام لا عنصرى ومتوازن ، وذلك ما تحقق بعد الانتخابات فى أبريل ١٩٩٤ ، وقد أدى ذلك كله إلى عودة جنوب إفريقيا للمجتمع الدولى من خلال تطبيع علاقاتها ومواقفها ، وأصبحت عضوًا فى منظمة الوحدة الإفريقية ، واحتل نيلسون مانديلا مكانه كأول رئيس

أسود لجنوب إفريقيا ، وترك ذلك أثره البعيد المدى على القارة الإفريقية بوجه خاص وعلى المستوى الدولى بوجه عام ، وما تزال آثاره لم تتحدد بصورة كاملة بعد .

٢ – أما بالنسبة لإسرائيل فيلاحظ زيادة القبول العربى سياسيًا ونفسيًا لها كدولة فى المنطقة ينبغى التعايش معها ، بل والاستعداد للدخول معها فى علاقات بصورة أو بأخرى بخلاف ما كان عليه الحال فى الماضى ، إذ أن قبول إسرائيل كان ينبنى على الأمر الواقع الذى تسعى الدول العربية لتغييره ، ويلاحظ أن هذا التحول فى الموقف العربى نحو الاعتدال فى النظرة والتعامل مع إسرائيل تزامن مع تردد إسرائيل فى سياستها ومواقفها ما بين التشدد حينا والمرونة حينا آخر ، وبخاصة فى ظل حكومة العمال برئاسة إسحاق رابين . وجاءت مشاركة إسرائيل جنبًا إلى جنب مع الدول العربية فى القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا فى الدار البيضاء أكتوبر/ نوفمبر ١٩٩٤ لتكون علامة تحول كبرى فى المنطقة .

ثم جاءت قمة القاهرة العربية فى عام ١٩٩٦ لتمثل نقلة نوعية فى العلاقات بين الدول العربية ، حيث شاركت جميع الدول العربية عدا العراق التى لم توجه لها الدعوة ، كما عبرت القمة العربية لأول مرة عن تأييدها لعملية السلام بين إسرائيل والدول العربية بصورة واضحة لا لبس فيها ، وهكذا أصبحت المنطقة مهيأة بدرجة كبيرة لتطوير العلاقات فيما بينها ، وأيضا لبناء

شرق أوسط جديد ما تزال ملامحه لم تتحدد للعقبات والصعوبات التى تواجه عملية السلام نتيجة العناد الإسرائيلى وبخاصة فى ظل حكومة الليكود برئاسة نتنياهو .

ولا شك أن هذه المتغيرات فى النظام العالمى قد عكست آثارها على النظامين الإقليمين الذى ينتمى إليهما مصر ، بصفتها أكبر الدول العربية والقوة الرئيسية فى المنطقة العربية ، وهما النظام العربى والنظام الإفريقى ، ولعله من المفيد أن نذكر بعض دلالات هذا التغير فى المنطقتين .

الدلالة الأولى : إن الأوضاع فى المنطقتين العربية والإفريقية لم تستقر بعد ، وهذا يؤدى إلى بروز حالات وبؤر من التوتر والصراع سواء بين الدول التى تنتمى لأى من الإقليمين أو حتى فى داخل الدولة الواحدة .

الدلالة الثانية : إن مصر أكثر دول المنطقتين العربية والإفريقية استقرارًا من ناحيـة وتأثيرًا من ناحيـة أخرى ، رغـم أنهـا ليست أكبرها سكانًا لأن نيجيريـا تأتى فى المقدمة كما أنها ليست أكثرها ثروة إذ تتصدر الدول العربيـة البترولية المقـدمة ، ولعل مرجع حالة الاستقرار والتأثير المصرى هو البعد الحضـارى والثقافى عميق الجذور والانصهار الديمغرافى فضلاً عن الموقع الاستراتيجى .

الدلالة الثالثة : إن مصر بصفتها السابقة مطالبة بالقيام بدور

ما فى المنطقتين العربية والإفريقية ، وهذا الدور هو دور الأول بين متساوين ، فهو دور القائد بتوازن دقيق وخاص ، وليس دور الأب المسيطر ، أو دور ولى الأمر المستند للحق الإلهى ، إنه دور قائد التفاعل الذى يعطى ويأخذ لصالح جميع الأطراف .

الدلالة الرابعة : إن انعكاس التغيرات الدولية المتمثلة فى بروز دور الأمم المتحدة كقوة حفظ سلام ، وبروز الولايات المتحدة كقوة مهيمنة فى العالم ، ووجود علاقات وثيقة بين العديد من الدول العربية والولايات المتحدة ، يجعل الدور المصرى أحيانًا مرغوبًا فيه كما حدث إثر غزو العراق للكويت فى أغسطس ١٩٩٠ ، وأحيانًا غير ذلك وهنا تبرز معضلة السياسة المصرية تجاه العالم الخارجى ، وسياسة القوى المهيمنة عالميًا تجاه مصر ، ويثور التساؤل حول نقطة التوازن فى تفاعل السياسة المصرية مع القوى المهيمنة عالميا .

الدلالة الخامسة : إن تطوير آليات فض المنازعات وعمليات حفظ السلام الإقليمى سواء فى إطار منظمة الوحدة الإفريقية ، أو جامعة الدول العربية يصبح مطلبًا ملحًا ويمكن التفكير فى ذلك فى إطار تطوير مهام جامعة الدول العربية على غرار ماحدث فى منظمة الوحدة الإفريقية بإنشاء آلية حفظ السلام .

المبحث الثالث
الأمم المتحدة والأمن القومى العربى

القضايا ذات الطابع الأمنى والمتصلة بالأمن القومى :

قضية التسلح فى الشرق الأوسط ، وأثر ذلك على الأمن والسلام والاستقرار فى المنطقة ، وقد أخذ تناول الأمم المتحدة لهذا الموضوع أكثر من بعد :

الأول : المطالبة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية فى الشرق الأوسط وهو قرار طرحته إيران ومصر منذ عام ١٩٧٤ ، وعند قيام الثورة فى إيران عام ١٩٧٩ تراجعت إيران عن تبنى القرار ، وكانت إسرائيل تمتنع عن القرار حتى عام ١٩٧٩ وفى عام ١٩٨٠ انضمت إلى توافق الآراء ، ويدعو القرار لإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية فى الشرق الأوسط ، ويطالب السكرتير العام بتقديم دراسة حول كيفية تحقيق ذلك وهو ما قامت به المنظمة الدولية بالفعل ، وتنقسم الآراء العربية والإسرائيلية حول الموضوع إذ ترى إسرائيل أن إقامة المنطقة يستلزم قيام سلام من خلال التفاوض المباشر ، فى حين ترى الدول العربية ضرورة انضمام إسرائيل لمعاهدة منع الانتشار ، ،وإخضاع منشآتها النووية لرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وقد طالبت مصر بمبدأ الشفافية فيما يتعلق بالمعلومات والبيانات حول الأنشطة والبرامج النووية فى منطقة الشرق الأوسط كإجراء لبناء الثقة .

الثانى : الربط فى عدة قرارات بين إسرائيل وجنوب إفريقيا بالنسبة للتعاون فى مجال التسلح النووى ، وهو ما حرصت عليه الدول العربية والإفريقية وخاصة فى فترة التعاون الوثيق بين المجموعتين .

الثالث : الدعوة إلى تحويل الشرق الأوسط لمنطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ، وهى الدعوة التى تبنتها مصر بمبادرة الرئيس مبارك فى أبريل ١٩٩٠ ، وقد أمكن الإشارة فى الفقرة الرابعة عشرة من قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧ إلى أن الإجراءات المتخذة بالنسبة لأسلحة الدمار الشامل العراقية هى خطوة نحو جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ، ولكن للأسف لم تتخذ أية إجراءات فى سبيل تنفيذ هذه الفقرة رغم مساعى مصر إذ اعتبرت لجنة تدمير الأسلحة العراقية أن ذلك خارج اختصاصها وأن مرجعه لمجلس الأمن أو الوكالة الدولية للطاقة الذرية أو غير ذلك من الأجهزة .

الرابع : انتقاد التعاون الاستراتيجى والمساعدات العسكرية الأمريكية لإسرائيل فى أكثر من قرار من قرارات الجمعية العامة الخاصة بقضية فلسطين والشرق الأوسط .

الخامس : التسلح النووى الإسرائيلى وقد طرح هذا الموضوع بمبادرة من العراق عام ١٩٧٩ ، حيث طلب القرار آنذاك من السكرتير العام تقديم تقرير تعده لجنة خبراء حول القدرة النووية

لإسرائيل وقد قدم التقرير بالفعل عام ١٩٨١ وأشار إلى توافر مخزون من المواد المشعة بالإضافة للقدرة التقنية النووية لدى إسرائيل ، ويطالب القرار إسرائيل باتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٨٧ الصادر فى يونية ١٩٨١ عقب اعتدائها على المفاعل العراقى عام ١٩٨١ ، ويدعوها أيضا للتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وواجه هذا القرار تدهورًا خطيرًا فى التأييد الدولى له حيث كانت نتيجة التصويت على مشروع القرار فى الدورة ٤٨ للجمعية العامة فى اللجنة الأولى ٥٥ صوتًا لصالح ، ٣٩ صوتًا ضد ، امتناع ٤٧ دولة مما يعد تحولاً جوهريًا فى نمط التصويت ، وأوضحت الولايات المتحدة عزمها على مواصلة السعى لإسقاط القرار عند طرحه على الجمعية العامة ، وقد تراوح الموقف الأوربى بين معارضة القرار والامتناع عن التصويت ، وفى عام ١٩٩٤ أجرت مصر تعديلاً جوهريًا على عنوان البند ، فأصبح التسلح النووى فى الشرق الأوسط وفى المضمون الذى حذفت فيه أية إشارة سلبية لإسرائيل عدا مطالبتها وغيرها من دول المنطقة للانضمام لمعاهدة منع الانتشار ، ومع ذلك صوتت الولايات المتحدة وإسرائيل ودول صغرى ضد القرار ، وامتنعت الدول الأوربية وغالبية دول العالم وصوتت قلة لصالح القرار ، رغم الجهد الفائق الذى بذلته الدبلوماسية المصرية إلا أن ضغوط الولايات المتحدة أدت لتراجع العديد من الدول عن تأييدها للقرار بدعوى ذكره إسرائيل بالاسم .

هذا ومما يسترعى النظر فى مداولات الجمعية العامة للدورة ٤٨

لعام ١٩٩٣ والدورة ٤٩ لعام ١٩٩٤ ، وجود بعض المفارقات إذ تقف الهند مع كل من الولايات المتحدة وإسرائيل فى نفس الموقف بمعارضة القرار وفى السعى لدى الدول الأخرى لاسقاطه ، ولا شك أن الموقف الهندى له ارتباط بالعلاقات الهندية الباكستانية لكنه فى نفس الوقت يعكس مدى التغير الذى طرأ على السياسة الهندية تجاه إسرائيل ، وقد نشطت إسرائيل فى التأثير على مواقف الدول المختلفة من خلال مخاطبتها باللغة التى تهتم بها فمثلا تمتنع البرازيل عن التصويت على القرار لأنه يشير لمعاهدة منع الانتشار التى لم تنضم إليها .

ورغم أن العراق هى التى بادرت بطرح هذا البند إلا أنه أصبح بندًا عربيًا ، وأصبحت مصر أكثر الدول اهتمامًا به لانشغالها بقضية التسلح النووى الإسرائيلى ، وأثره على الأمن القومى المصرى خاصة والعربى عامة ، وتحرص مصر على إبراز موقف إسرائيل الذى يتسم بالمراوغة فى تناول موضوع التسلح النووى فى الشرق الأوسط ، وضرورة حثها على الانضمام لمعاهدة منع الانتشار خدمة لقضية السلام إذ أنها الدولة الوحيدة فى المنطقة التى لديها قوة نووية فعلية ، أما الدول الأخرى فى المنطقة ، فإنه إما لديها قدرات محتملة أو ليس لديها أية قدرات على الإطلاق فى هذا المجال ، فى حين أن الموقف الإسرائيلى خاصة والغربى عامة ، يرى أن هذا الموضوع يمكن مناقشته فى مرحلة لاحقة فى غمار التقدم فى عملية السلام ، وفى إطار التسوية الشاملة للنزاع وأن الإصرار عليه حاليًا يضر بالمناخ الإيجابى لعملية السلام .

السادس : اتفاقية الأسلحة الكيمائية والتى اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة فى عام ١٩٩٢ ، وطالبت جميع الدول بالانضمام لها ، وقد اتفقت الدول العربية بناء على مبادرة مصر فى مجلس جامعة الدول العربية فى سبتمبر ١٩٩٢ على عدم التوقيع على الاتفاقية على أساس ضرورة الربط بين كافة أسلحة الدمار الشامل . ولكن معظم الدول العربية سارعت بعد ذلك بالتوقيع تباعًا خلال عام ١٩٩٣ تحت تأثير الضغوط الدولية ، وقلة هى التى لم توقع من بينها مصر وليبيا والعراق ، كل لأسبابه الخاصة به ، وترجع خطورة هذه الإتفاقية إلى :

(أ) إنها تمنع إنتاج الأسلحة الكيمائية فى الوقت الذى لم تنضم جميع الدول وخاصة فى الشرق الأوسط لمعاهدة منع الانتشار النووى ، وقد طالبت مصر أن تنضم إسرائيل لمعاهدة منع الانتشار النووى مقابل انضمام الدول العربية لاتفاقية الأسلحة الكيمائية حتى تكون الالتزامات متساوية .

(ب) إنها تقيم نظامًا دقيقًا للتحقق بطريقة غير مسبوقة .

(جـ) إنها تعطى الأمم المتحدة حق التفتيش المفاجئ بناء على شكوى من أى دولة ضد دولة اخرى وهو ما قد يستخدم للمساس بمبدأ السيادة .

السابع : إنشاء سجل للأسلحة : وكان ذلك ضمن القضايا التى

تؤثر على التوازن العسكرى فى الشرق الأوسط أى المنطقة العربية ، ولذلك قاومت مصر هذا الموضوع على أساس أنه يخصص لصادرات الأسلحة ، ولا يتناول إنتاج ومخزون الأسلحة ، كما أنه يركز على الأسلحة التقليدية ويتجاهل أسلحة الدمار الشامل ، وبخاصة الصواريخ بعيدة المدى والأسلحة النووية .

الثامن : بند « الاعتداء الإسرائيلى على المفاعل النووى العراقى وآثاره الوخيمة على النظام الدولى القائم ، والخاص بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية » . وقد أدرج هذا البند فى الدورة ٣٦ للجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٨١ بعد الهجوم الإسرائيلى على المفاعل النووى العراقى ، وقد طلبت الجمعية العامة للأمم المتحدة إسرائيل بضرورة تنفيذها لقرار مجلس الأمن رقم ٤٨٧ وضرورة سحب تهديدها بضرب المفاعلات النووية العراقية التى تستخدم للأغراض السلمية ، وطالبت مجلس الأمن باتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان تنفيذ إسرائيل لقرار المجلس المشار إليه ، وقد بعثت إسرئيل برسالة للأمم المتحدة فى ١٩٨٤/٧/١٢ تؤكد التزامها بعدم الاعتداء على المنشآت النووية التى تستخدم فى الأغراض السلمية ، ورغم أن قرار الجمعية العامة لذلك العام اعتبر الرسالة الإسرائيلية غير كافية إلا أن الرسالة كان لها أثرها فى خفض عدد المؤيدين للقرار ، وقد زاد موقف العراق حرجا بعد غزوها للكويت وتأكيد إسرئيل على سلامة موقفها فى عام ١٩٨١ بأن نوايا العراق لم تكن سلمية .